شبهات فساد

مكبّ النفايات ومحطّة معالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس

جمعية الشفافية الدولية لبنان - لا فساد

أعدّ هذه الورقة:

الدكتور سامر أنوس
أستاذ باحث
معهد طرابلس لدراسة السياسات

تم نشر هذا البحث تحت عنوان "المناصرة المحلية لإصلاحات مكافحة الفساد" (LAACR)

تماشياً مع سياسة جمعيّة الشفافيّة الدوليّة – لبنان لتوفير معلومات مفتوحة المصدر للجمهور، يمكن استخدام هذا المنشور مع ذكر مصدره. إذا لم تتمّ الإشارة إلى المصدر، تحتفظ جمعيّة الشفافيّة الدوليّة – لبنان بحقوقها في اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة ضدّ أيّ شخص يستخدم محتوى هذا المنشور دون ذكر المصدر.

© ٢٠٢٣ – جمعيّة الشفافية الدولية – لبنان – جميع الحقوق محفوظة.

جدول المحتويات

المقدمة ١

مكبّ النفايات في طرابلس ٢

ما الذي تمّ إحرازه حتى الآن ٣
الوصول إلى المعلومات ٥

محطّة تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس ٦

ما الذي تمّ إحرازه حتى الآن ٨
الوصول إلى المعلومات ٩

المراجع ١٠

المقدمة

تسبّب سوء إدارة قطاع النفايات الصلبة والفشل في معالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس بعواقب بيئية وصحية وخيمة في العقود الثلاثة الأخيرة، وكانت له تداعيات مالية كبيرة تُرجمَت بهدر الملايين من الدولارات. وينسب الكثيرون فشل هذين القطاعَين الحيويَّين إلى الفساد وسوء الإدارة والصفقات المشبوهة وغياب المساءلة. أعرب أهل طرابلس وناشطو المجتمع المدني عن استيائهم من الوضع الحالي، وقام بعضهم حتى برفع دعوى قضائية ضد مجلس الإنماء والإعمار واتحاد بلديات الفيحاء والشركات الخاصة التي تدير مكب النفايات ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس.

ولا يزال كلا المرفقَين يُعتبران مثيرَين للجدل ومعرّضَين لممارسات الفساد بسبب الافتقار إلى **المنافسة الحرّة والمساءلة والشفافية والتفاوض على العقود استنادًا إلى الجدارة.**

١ مكبّ النفايات في طرابلس

الجهات المعنيّة الرئيسيّة

اتحاد بلديّات الفيحاء (طرابلس، والميناء، والبدّاوي، والقلمون)	مجلس الإنماء والإعمار
شركة "لافاجيت"	شركة "باتكو"

يخدم مكبّ النفايات في طرابلس اتحاد بلديّات الفيحاء الذي يضم أربع مدن:

طرابلس، والميناء، والبدّاوي، والقلمون. يعاني سكّان طرابلس منذ عقود من التلوّث الناتج عن المكبّ الأوّل المعروف شعبيًا بـ "جبل الزبالة" (أي جبل النفايات)، ما أدّى إلى انبعاث غازات سامة بسبب توقّف أجهزة التهوية وعدم كفاءتها الفنية. كذلك، أدّى سوء إدارة الشركة المتعاقد معها مجلس الإنماء والإعمار وغياب الرقابة والمحاسبة إلى تلوّث مياه البحر، وتسرّب العصارة السامة إلى باطن الأرض، وتلوّث الهواء. وأشارت معظم التقارير العلمية إلى مخاطر المكبّ الكارثية، علمًا أنّه ازداد حجمًا وارتفع إلى أكثر من ٣٥ مترًا، في حين أنّ الحد الأقصى المسموح به هو ٢٥ مترًا.

وبدلًا من محاسبة المسؤولين عن هذا الملفّ، جدّدت الدولة اللبنانية ممثَّلةً بمجلس الإنماء والإعمار في العام ٢٠١٨ عقد شركة المقاولات نفسها "باتكو" المملوكة لعائلة أزعور، من أجل إنشاء مكبّ جديد للنفايات وصيانته. ويمتدّ هذا الأخير على مساحة ٦٠ ألف متر مربّع ويقع مباشرةً خلف المكبّ القديم عند المدخل الشمالي لمدينة طرابلس، بجوار الميناء والمنطقة الاقتصادية الحرّة وسوق الخضار الجديد. وظهرت علنًا على موقع مجلس الإنماء والإعمار تكاليف الإنشاء وقد بلغت ٥٧,٤٩٤,٧٧٨ دولارًا أمريكيًا للفترة الممتدّة من ١ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٦ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣.

كما جدّد مجلس الإنماء والإعمار عقد شركة "لافاجيت" التابعة لشركة "باتكو"، لجمع النفايات من مدن اتّحاد بلديات الفيحاء، على الرغم من انتشار تقارير عدّة تُظهر مغالاة هذه الشركة في التسعير وانتهاكها دفتر الشروط.

وتُشير كافّة التقارير إلى أنّ مكبّ النفايات الجديد لا يستوفي الحدّ الأدنى من الشروط الصحّية. كما صدر قرارٌ عن وزير البيئة السابق طارق الخطيب رقم ٤٧٨١ تاريخ ١٩/١٢/٢٠١٨ يُطالب فيه مجلس الإنماء والإعمار بوقف العمل في مكبّ النفايات الجديد لأنّه يخالف المرسوم ولا يستوفي الشروط والقوانين البيئية.

بلغ مكبّ النفايات طاقته الاستيعابية القصوى في بداية العام ٢٠٢٣، ووجّهت شركة "باتكو" رسالةً بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠٢٣ إلى مجلس الإنماء والإعمار ذكرت فيها التالي: "لن نتمكّن من مواصلة العمل في ظلّ الظروف الحالية [...] أصبحت الأسعار التي نعمل بها وتسوية المدفوعات المتأخّرة عبئًا كبيرًا لا يمكن تحمّله بعد الآن". وذكرت مصادر مطّلعة في بلديّة طرابلس في مقابلة صحفيّة أنّ، "ذلك يُشكّل أحد طرق الشركة للضغط على مجلس الإنماء والإعمار من أجل تلبية مطالبها، سواءً بتجديد العقد أو زيادة الإيرادات، علمًا أن تكلفة جمع النفايات وإدارتها التي يفرضها فريق شركة "باتكو" مُبالغ فيها. وتُعدّ المغالاة في تسعير إدارة النفايات الصلبة، إضافةً إلى تهميش البلديّات الأربع وأدوارها، ممارستَين شائعتَين في العقد المُبرم بين مجلس الإنماء والإعمار ومجموعة "باتكو"، ممّا جعل القطاع عرضةً لممارساتٍ فاسدة."

ووفقًا لأعضاء مجلس مدينة طرابلس، فمن المقرّر أن تنتهي صلاحيّة العقود في نهاية العام ٢٠٢٣، ويخشى البعض أن يقوم مجلس الإنماء والإعمار بتجديدها مع شركتَي "باتكو" و"لافاجيت" من خلال عقد تمديد بالتراضي. كما تُثار تساؤلاتٌ حول أنشطة الشركة المُشرِفة (دار الهندسة) وتقصيرها في الإبلاغ عن انتهاكات شركة "باتكو".

ما الذي تمّ إحرازه حتى الآن؟

وعلى الرغم من صدور تقاريرٍ عدّة بشأن انتهاك العقد، لم تُجرِ الجهات المشرفة المعنيّة أيّ تحقيقاتٍ جادّة، باستثناء دعوى قضائيّة واحدة رُفعت في العام ٢٠١٩:

رفع تحالف "متّحدون" دعوى قضائية ضدّ رئيس اتّحاد بلديّات الفيحاء ومجلس الإنماء والإعمار وشركة "باتكو"، الشركة المتعهّدة بتنفيذ مكبّ النفايات في طرابلس وشركة AMB التي كانت تدير محطّة فرز النفايات في طرابلس ودار الهندسة التي هي الشركة الإشرافية. وعقدت قاضية التحقيق الأولى في شمال لبنان سمرندا نصّار جلساتِ تحقيقٍ عدّة منذ العام ٢٠١٩ في طرابلس. وتتمثّل الاتّهامات الرئيسية في انتهاك القوانين البيئيّة وتلويث البحر، إضافةً إلى المخاطر الصحيّة والبيئيّة ذات الصلة واختلاس الأموال العامّة وهدرها. ولا تزال القضية عالقة أمام المحاكم.

قد تؤدّي الحوكمة غير الفعّالة وانعدام الشفافية إلى تعزيز الفساد وتقويض الثقة في النظام. كما يمكن أن تؤثّر الممارسات التي تبدو فاسدة على كفاءة عمليّة إدارة النفايات في مُدن الفيحاء، حيث يزداد شعور المواطنين بعدم الرضا عن الخدمات التي تقدّمها كلٌّ من شركتَي "لافاجيت" و"باتكو"، إضافةً إلى ضعف الإشراف من البلديات الأربع.

علاوةً على ذلك، أدّى غياب الرصد والحلول المستدامة مثل إعادة التدوير والفرز والتسميد، إلى تقليل عمر مكّب النفايات في طرابلس، ممّا يمنح مجلس الإنماء والإعمار والمقاولين المنتسبين سياسيًا فرصةً لتوقيع عقودٍ أكثرَ ربحيّةً ومُبالَغ فيها لتنفيذ مشاريع تجاريّة مثل الأعمال البحريّة ومكبّات نفايات جديدة، وغير ذلك. لجأت الشركات التي تُدير النفايات الصلبة في طرابلس إلى أساليب التمويه الاجتماعي مثل رعاية المهرجانات والأنشطة التي تقيمها البلديات، إضافةً إلى توفير الوقود مؤخّرًا لمولّدات البلديّة وآلاتها. كما يتمّ استخدام بعض وسائل الإعلام لإظهار كفاءة الشركات وأدائها.

قمرالدين تفقد الأشغال في المطمر الصحي ومحطة التكرير في مكب طرابلس

Share Tweet Share Whatsapp Email

تفقد رئيس بلدية طرابلس المهندس احمد قمرالدين المطمر الصحي ومحطة التكرير التابعه له بمكب النفايات في طرابلس، برفقة مدير شركة باتكو متعهد الأشغال في المطمر والمحطة المهندس هشام رياشي.

وجال قمرالدين ورياشي في أرجاء المكب، وأطلع على "الأعمال وكيفية طمر النفايات". كما اطلع على "كيفية عمل محطة التكرير في المكب التي تعالج عصارة النفايات وكيفية معالجة مياهها المبتذلة".

وفي ختام الجولة، أبدى قمرالدين ارتياحه ل "المشاريع المستقبلية، وما شاهدته من أشغال تساهم في الحفاظ على البيئة وسلامة المواطنين".

(في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، تناولت بعض الصحف المحليّة زيارة رئيس بلديّة طرابلس إلى مكّب النفايات وعبّرت عن امتنانه من الأشغال التي تقوم بها الشركات)

باختصار، تُعدّ آليّة منح العقود لشركتي "باتكو" و"لافاجيت" وتمويلها وإدارتها غير معروفة للرأي العام. وتُثار شكوكٌ منذ التسعينيات بأنّ مجلس الإنماء والإعمار قد عيّن شركات تصميم واستشارة لتصميم المشاريع ومعايير العمل بما يتوافق مع مُقدّم عطاء واحد محدّد (شركة باتكو ومجموعة لافاجيت). وكشفت مقابلات أُجريت مع عددٍ من أعضاء مجلس المدينة أنّ مجالس المدينة لا تملك صلاحيّات الوصول إلى العقود المُبرَمة بين الشركات ومجلس الإنماء والإعمار. ولا يُعرف أيضًا كيف تحصل عمليّات تمديد العقود وتجديدها، ووفقًا لأعضاء مجلس المدينة: "تبقى هذه أسرار محفوظة بين مجلس الإنماء والإعمار والشركات". وتزداد المخاوف حول تجديد العقود تلقائيًا من دون المرور بعمليّة الشراء العام كما ينصّ القانون. **ومن الضروري إدراك أنّ أيّ تجديد أو تمديد لعقد ما يجب اعتباره عقدًا جديدًا، وبالتالي يجب أن يخضع للإجراءات القياسية المنصوص عليها في قانون الشراء العام. ويُعتبر تجديدُ العقود مع شركتَي "باتكو" و"لافاجيت" من دون اتّباع هذه الإجراءات خرقًا للقانون.** كما كشف أحد المسؤولين أنّ وزارتي المالية والداخلية قامَتا تلقائيًا بخصم نصف الإيرادات الشهرية لبلديّة الميناء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ لسداد مستحقات "باتكو" و"لافاجيت". وأصبحت هذه الممارسة شائعةً من قبل الحكومة، ممّا أدّى إلى شحّ الموارد لدى البلديّات الأربع.

الوصول إلى المعلومات

تمسّ الحاجة إلى طلب المعلومات التالية من مجلس الإنماء والإعمار واتّحاد بلديّات الفيحاء:

- نسخة من عقد الشراكة المُبرم بين مجلس الإنماء والإعمار ومجموعة "باتكو" (بما في ذلك شركة "لافاجيت")
- الحمولة اليوميّة للنفايات التي تجمعها شركة "لافاجيت" وتُعالجها شركة "باتكو"
- التكلفة الحقيقية لجمع النفايات ومعالجتها، وكيفيّة دفع الحكومة المبالغ المُتفق عليها للشركتين
- القدرة الاستيعابية الحاليّة لمكبّ النفايات الجديد؛ هل توجد خطط لتجديد عقود شركتَي "باتكو"/"لافاجيت"؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هي الآلية المُتّبعة؟
- خطط مجلس الإنماء والإعمار واتّحاد بلديّات الفيحاء بشأن مستقبل مكبَّي النفايات القديم والجديد (بما في ذلك إعادة تأهيل الأراضي)

٢ محطّة تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس

الجهات المعنيّة الرئيسيّة

البنك الأوروبي للاستثمار	اتحاد بلديّات الفيحاء (طرابلس، والميناء، والبدّاوي، والقلمون)
مؤسسة مياه لبنان الشمالي	اليونيسف
الشركة الفرنسية "سويز" (SUEZ)	

إستفاد مجلس الإنماء والإعمار من التزام الاتّحاد الأوروبي بالحدّ من تلوّث البحر الأبيض المتوسط وفقًا لما نصّت عليه اتفاقية برشلونة وحصل على التمويل اللّازم من المصرف الأوروبي للاستثمار لبناء محطّات ساحليّة لمعالجة مياه الصرف الصحي. والجدير بالذكر أنّ الوجود الفرنسي كان مهيمنًا في هذا القطاع متمثّلًا بالشركة الفرنسية "سويز" (SUEZ) التي مُنحت عقد البناء والتشغيل والتحويل (BOT) في أوائل العقد الأوّل من القرن الحالي لبناء محطّة تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس. واستفادت الشركة الفرنسية والمقاولون اللبنانيون ذوو الانتماءات السياسية من الأموال والقروض الأوروبية التي تمّ جمعها من مؤتمر سيدر.

أُنجزت محطة معالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس بالكامل في العام ٢٠٠٩ قبل ربط الشبكات بها، وتجدر الإشارة إلى أنّها الأكبر من حيث السعة (تسع حتى ١٣٠ ألف متر مكعب). يغطّي المشروع منطقة ساحل طرابلس والقلمون وبعض أقسام قضاء الكورة وزغرتا بالإضافة إلى المناطق الساحلية في البدّاوي ودير عمار والمنية، وقد بلغت كلفته حوالي ٢٠٠ مليون دولار في مراحل مختلفة من إنشائه، إلّا أنّه لا يوظّف سوى بنسبة ٢٠% فقط من إمكانيّته. ويعود ذلك إلى عدم ربط المحطّة بشبكات الصرف الصحّي، ما يمنعها من العمل على النحو المطلوب. فيتطلّب تشغيلها ٦٠ ألف متر مكعّب من المياه المعالجة تقريبًا، ولا تزال الشبكات التي تربط المحطّة من مناطق مثل الكورة والضنية وزغرتا وحتى بعض مناطق طرابلس والمرفأ قيد الإنشاء. وتبلغ تكلفة هذه الشبكات حوالي ١٢٠ مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفشل في تكامل إنشاء المحطّة مع الشبكات يعني أنّها لا تؤدّي وظيفتها المطلوبة وتتطلّب صيانة دورية مدى الحياة من دون أن تحقّق الفائدة المرجوّة منها. لم تستلم مصلحة مياه الشمال هذه المحطة كما كان مخطّطًا لها؛ فلا تزال شركة "سويز" الفرنسية التي قامت ببنائها وتجهيزها هي التي تديرها. وهذا الأمر يثير تساؤلات حول حجم الأموال التي تمّ هدرها على بناء وصيانة وتشغيل مرفق عام منذ إنشائه في العام ٢٠٠٩ حتّى الآن.

يتمّ إنشاء أنظمة تجميع المجارير وأنابيب الصرف الصحي منذ أكثر من ١٠ سنوات من دون تحديد مواعيد نهائيّة واضحة لانتهاء المشروع. وقد تأخّر إنجاز بعض الأعمال بسبب مواجهة صعوبات فنّية واحتلال الأراضي بشكل غير قانوني وإفلاس شركة المقاولات واندلاع الأزمة الاقتصادية الأخيرة. وكان المصرف الأوروبي للاستثمار قد قدّم قرضًا لمجلس الإنماء والإعمار لبناء المحطّة والشبكة، كما قدّم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قرضًا بقيمة ٢ مليون دولار في العام ٢٠١٨ لإنجاز بعض الأنابيب في منطقة الميناء في طرابلس.

في العام ٢٠٢١، نشر مجلس الإنماء والإعمار على موقعه الالكتروني المناقصة الخاصّة بمشروع الإعلان العام عن تلزيم مشروع شبكات الصرف الصحي في الحوض المائي لطرابلس الكبرى. لم يتمّ التعاقد على المشروع بعد، ويشارك في تمويله المصرف الأوروبي للاستثمار، وقد تمّ تمديد الموعد الأقصى لتقديم العروض ثلاث مرّات، وكان الأخير في ٣١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣. ولا يزال من الممكن تقديم العروض على موقع مجلس الإنماء والإعمار .

تعتزم الجمهورية اللّبنانيّة عبر مجلس الإنماء والإعمار (CDR) إطلاق مشروعٍ يتضمّن إنشاء و/أو إعادة تأهيل شبكات جمع مياه الصرف الصحّي وناقلاتها القائمة في جزءٍ من مدينة طرابلس وجزءٍ من قضاء الكورة وجزءٍ من منطقة المنية قضاء الضنيّة، إضافةً إلى إعادة تأهيل محطّة معالجة مياه الصرف الصّحي الحاليّة في طرابلس.

تبلغ الميزانيّة الإجماليّة للمشروع ١٠٧ مليون يورو سيتّم تمويلها بشكلٍ مشترك عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار (٧٤ مليون يورو) وموارد الدولة اللبنانيّة الخاصة (١٠٠٧ مليون يورو) وموارد أخرى (٣٣ مليون يورو). وتكمن الغاية وراء المشروع هذا في إنشاء شبكاتٍ لمياه الصرف الصحّي في مناطق من الحوض المائي لطرابلس الكبرى، والّتي يتمّ نقل مياه الصرف الصحّي منها إلى محطّة معالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس، ممّا سيؤمّن تدفّقًا كافيًا لتعمل المحطّة بالشكل الملائم ولإعادة تأهيل المحطّة المذكورة.

يتكوّن المشروع من الأعمال التالية:

١ إنشاء شبكات صرفٍ صحّي تشمل التوصيلات المنزليّة في جزءٍ من مدينة طرابلس والكورة والضنيّة، بطولٍ إجمالي يبلغ ٥٧٠ كيلومتر تقريبًا وحوالي ألفَيّ وصلةً منزليّة

٢ إعادة تأهيل محطّة معالجة مياه الصرف الصحّي في طرابلس

٣ توريد معدّات صيانة شبكات مياه الصرف الصحي لمؤسسة مياه لبنان الشمالي

٤ تزويد مؤسسة مياه لبنان الشمالي بالمساعدة الفنيّة

ما الذي تمّ إحرازه حتى الآن ؟

تستمّر البلديّات ببساطة في إلقاء مياه الصرف الصحّي غير المعالجة أو المعالجة بشكلٍ جزئي في البحر والأنهار وذلك في ظلّ غياب محطّة معالجة عاملة. فبعد انتشار الكوليرا في لبنان في أكتوبر/تشرين الأوّل العام ٢٠٢٢، وقّع الاتحاد الأوروبي على اتفاقيّةٍ مع اليونيسف بالتعاون الكامل مع وزارتيّ الطاقة والمياه، والبيئة في يونيو/حزيران العام ٢٠٢٣، وأعلن عن مشروعٍ يهدف إلى إعادة تشغيل ١١ محطة معالجةٍ رئيسةٍ في مختلف المواقع في لبنان (بمن فيها طرابلس) خلال فترةٍ تمتدّ إلى سنتيّن. وخصّص الاتحاد الأوروبي ٤٥ مليون يورو لتمويل هذا المشروع ولدعم مؤسسات المياه المسؤولة عن توفير خدمات المياه.

وفي الحفل الذي أقيم في السراي الكبير في الخامس من يونيو/حزيران، صرّح رئيس الوزراء نجيب ميقاتي:

"اليوم، وبمبادرةٍ من اليونيسف وبالتعاون الكامل مع الاتحاد الأوروبي - الذي لم يتوانَ يومًا عن مساعدة لبنان في الأمور الأساسيّة والجديّة - نصل إلى توقيع هذا الاتفاق الذي نأمل أن يكون فرصةً أمام الدولة اللبنانية لتضطلع بدورها عوضًا عن الاتّكال على الآخرين من أجل إدارة هذه المنشآت وتحسينها."

ولكن يلوح تخوّفٌ في الأفق بشأن عدم قدّرة مؤسسة مياه لبنان الشمالي على إدارة محطّة معالجة الصرف الصحّي. إذ أفاد مصدرٌ من المؤسسة بأن اليونيسف تقوم حاليًا بدفع رواتب موظفي شركة "سويز" (بعضهم غير لبناني) من خلال شركات تحويل الأموال بناءً على قائمةٍ أرسلتها مؤسسة المياه. وفي ظلّ غياب العقود وبنود الاتفاق الشفافة، ثمّة مخاوفٌ حيال عملية توظيف الكوادر وأدائهم وأنشطتهم. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التحقيق في الوضع القانوني لمثل هذه الأنشطة ومعرفة دور كلٍ من مجلس الإنماء والإعمار وشركة "سويز" ومؤسسة مياه لبنان الشمالي إضافةً إلى وزارة الطاقة والمياه.

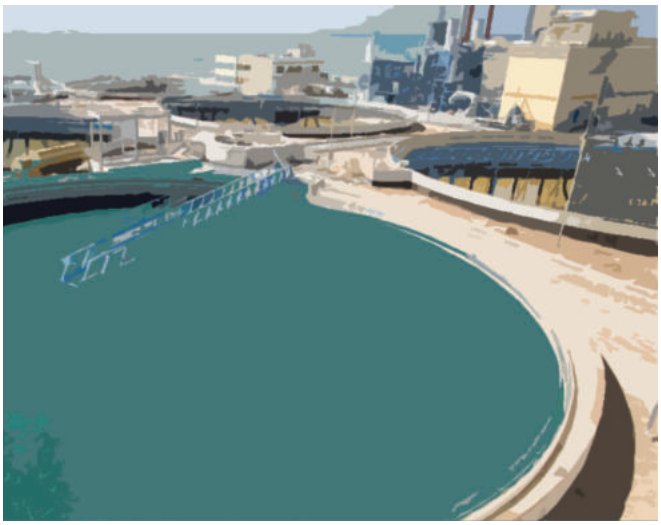

وفي ظلّ الالتباس الذي يحيط بهذه المسألة واستثمار ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في بناء الشبكات والمحطة من دون استخدامها بالشكل الفعّال (لا يزيد عن ٢٠% من قدرتها)، وفي ضوء الشكوك الّتي فساد في هذه المسألة نظرًا إلى استخدام الجهات المعنيّة المساعدات الخارجيّة لأغراضٍ شخصيّة، يبقى الوصول إلى المعلومات الّتي تمكّن المواطنين من محاسبة السلطة على أفعالها أمرٌ في غاية الأهميّة في هذه المرحلة.

الوصول إلى المعلومات

تجدر الإشارة إلى ضرورة الوصول إلى المعلومات ذات صلة بالقضايا التالية بمساعدةٍ من مجلس الإنماء والإعمار ومؤسسة مياه لبنان الشمالي:

ما هو الوضع القانوني لشركة سويز في ما يتعلّق بإدارة المحطة؟
تبرز الحاجة إلى الحصول على نسخةٍ من عقودها السابقة مع مجلس الإنماء والإعمار وعقودها الحالية (إن وُجدت)

وما هو دور مؤسسة مياه لبنان الشمالي في إدارة المرفق والشبكة؟

هل من عقودٍ بينها وبين شركة "سويز"؟

من يدفع رواتب موظفي شركة "سويز" وما هي التدابير المتّبعة؟

كم تبلغ كميّة مياه الصرف الصحّي في المحطة حاليًا؟

برز الحاجة إلى نسخة من التقارير السنوية منذ افتتاحها في العام ٢٠٠٩

هل تملك مؤسسة المياه القدرة على إدارة محطة مياه الصرف الصحّي والشبكة وتشغيلهما؟

كيف تدفع اليونيسف تكاليف عمليّات تشغيل المحطّة؟

كيف يتمّ توقيع العقود ومع أي جهة؟

كم بلغت تكاليف تشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحّي في طرابلس منذ افتتاحها في العام ٢٠٠٩؟

المراجع

علاو، س. (٢٠٢٣). المياه العادمة غير الصحية تهدد بصيف أصفر: ٦٢ من بين ٦٧ محطة معالجة غير فعّالة تماماً. البرنامج القانوني، استرجع من:
https://legal-agenda.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%91%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%91%D8%AF-%D8%A8%D8%B5%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B5%D9%81%D8%B1-62-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B5/

أسمر، ج. (٢٠٢٢). نفايات طرابلس، لبنان: جبل الموت يتفكّك. السفير العربي. استرجع من:
https://assafirarabi.com/ar/49005/2022/11/28/%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AC%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AA-%D9%8A%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%91%D9%83/

مصطفى، ب. (٢٠٢٢). ترسبات وغازات قاتلة في طرابلس: تفاقم المشكلة في انتظار الانفجار الكبير. البرنامج القانوني. استرجع من:
https://legal-agenda.com/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%B3-%D8%AA%D9%85/

اليونيسيف (٢٠٢٣). سيتم إعادة تأهيل ١١ محطة لمعالجة مياه الصرف عبر لبنان وتشغيلها بتمويل من الاتحاد الأوروبي. بيان صحفي. استرجع من:
https://www.unicef.org/lebanon/press-releases/11-wastewater-treatment-plants-across-lebanon-will-be-rehabilitated-and-made

https://www.cdr.gov.lb/en-US/Procurment.aspx

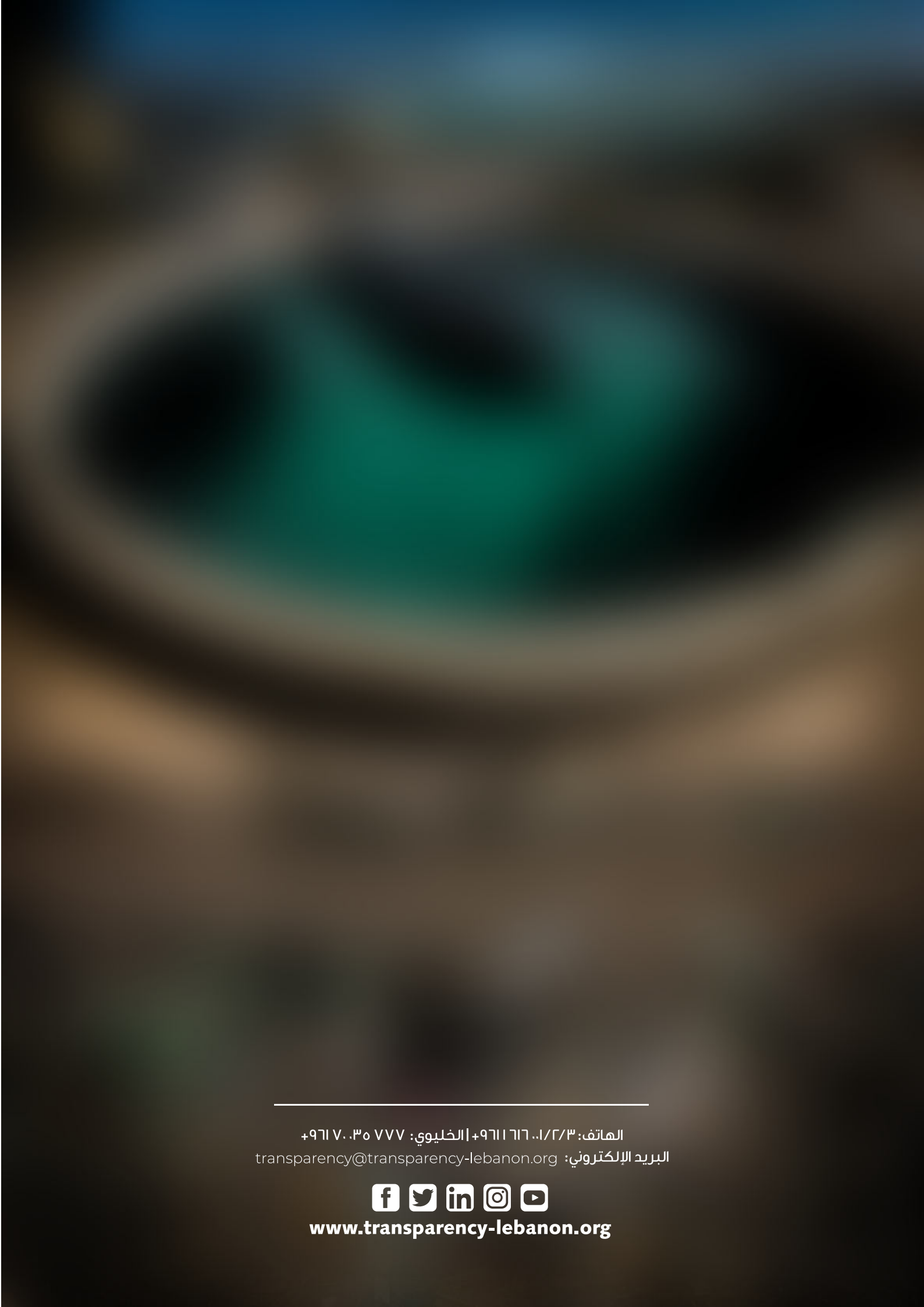

الهاتف: ٠١/٢/٣ ٦١٦ ٩٦١١+ | الخليوي: ٧٧٧ ٠٣٥ ٧٠ ٩٦١+
البريد الإلكتروني: transparency@transparency-lebanon.org

www.transparency-lebanon.org